شرح
قانون العقوبات

في ضوء
آراء الفقهاء وأحكام محكمة النقض

المستشار
هشام عبد الحميد الجميلي
المحامي العام
لنيابة النقض الجنائي

المجلد الأول
المواد من ١ إلى ٧٦

طبعة ٢٠٠٩
وفقاً للقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨

شـــــرح
قانـــون العقوبـــات
فـي ضـــوء
آراء الفقهـاء وأحكام محكمة النقض

المستشار
هشام عبد الحميد الجميلي
المحامي العام
لنيابة النقض الجنائي

المجلد الأول
المواد من ١ إلي ٧٦
طبعـة ٢٠٠٩
وفقاً للقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨

مقـــــدمة

بتاريخ ٣١ يوليو سنة ١٩٣٧ أصدر المشرع قانون العقوبات الحـــالي، وجاء في المادة الأول من مواد إصداره وقرر إلغاء قانون العقوبـــات الأهلـــي المعمول به أمام المحكمة الأهلية، وكذلك قانون العقوبات الذي تطبقه المحكمـــة المختلطة، واستعاض عنها بهذا القانون الجديد، وقد جاء في قسمين، قسم عـــام يحدد المبادئ العامة التي يخضع لها هذا القانون، وقسم خاص يبين الجرائم التي ينظمها القانون والعقوبات المقررة لها، فهذا القانون قد جمعت نصوصـــه بـــين القواعد العامة، وبين القواعد الخاصة بكل جريمة، ولما كان هذا القـــانون قـــد تناوله المشرع بالعديد من التعديلات، ومن ثم فقد صدرت بشأن أحكامه العديـــد من أحكام محكمة النقض المصرية التي تناولت القواعد والجرائم التـــي نـــص عليها القانون، ووضعت العديد من المبادئ، وكذلك أتت بتفســـير للعديـــد مـــن مواده، وقد تناول شراح وفقهاء القانون مبادئ هذا القانون، ومن ثم فإنـــه قـــد أصبح هذا القانون متناولاً بأحكام محكمة النقض وآراء الفقهاء، ولمـــا كانـــت أحكام محكمة النقض تصدر وفقاً لنصوص هذا القانون، والتغييرات التي تطرأ عليه، فقد رأيت أن أقوم بتناول هذا القانون بالشرح والتعليق وفق آراء الفقهـــاء سواء الحديث منها أو القديم، ووفق أحدث أحكام محكمة النقض الصادرة حتـــي طبع هذا الكتاب، حتي يصبح مواكباً لأحدث الآراء وأحـــدث أحكـــام محكمـــة النقض، وقد رأيت أن يكون هذا الكتاب صادراً وفقاً لأحكام محكمـــة الـــنقض المنشورة، وكذلك أحكام محكمة النقض التي لم تنشر بعد والتي قد تتناول مواد من هذا القانون ولم ينشر أحكام لمحكمة النقض بشأنها، لذا أرجو أن يكون هذا الكتاب قد تناول شرح قانون العقوبات شرحاً وافياً يعين الباحـــث فـــي بحثـــه، ويزيل كل غموض قد يطرأ بشأن جريمة أو حكم من أحكام هذا القانون.

المؤلف

المستشار/ هشام الجميلي

فهرست إجمالي

المـــادة (١) سريان أحكام القانون في القطر المصري	١١
المـــادة (٢) نطاق سريان القانون من حيث الأشخاص	٢٧
المـــادة (٣) سريان أحكام القانون علي ارتكاب الجرائم خارج القطر	٣٦
المـــادة (٤) تحريك الدعوي الجنائية علي جرائم الخارج	٤٦
المـــادة (٥) مبدأ القانون الأصلح للمتهم _ تاريخ نفاذ القانون	٥٤
المـــادة (٦) الحكم بالرد والتعويضات	٩٩

المـــادة (٧) عدم الإخلال بأحكام الشريعة الغراء	١٠٥
المـــادة (٨) تطبيق القانون بالنسبة للقوانين واللوائح الخصوصية	١١٠
المـــادة (٩) تقسيم الجرائم	١١٧
المـــادة (١٠) مدلول الجنايات	١٣٨
المـــادة (١١) مدلول الجنح	١٤٢
المـــادة (١٢) مدلول المخالفات	١٤٥
المـــادة (١٣) عقوبة الإعدام	١٥٣
المـــادة (١٤)	١٧٧
عقوبة السجن المؤبد	
المـــادة (١٥) الفئات المستثناة من تنفيذ العقوبة	١٨١

المـــادة (١٦) عقوبة السجن	١٨٤
المـــادة (١٧) استعمال الرأفة	١٨٩
المـــادة (١٨) عقوبة الحبس ـ والتشغيل خارج السجن	٢٠٩
المـــادة (١٩) أنواع الحبس	٢١٣
المـــادة (٢٠) الحبس مع الشغل	٢١٦
المـــادة (٢١) تاريخ سريان العقوبات المقيدة للحرية	٢٢١
المـــادة (٢٢) عقوبة الغرامة	٢٢٩
المـــادة (٢٣) الإنقاص من قيمة الغرامة عند تنفيذها	٢٤٣
المـــادة (٢٤) العقوبات التبعية	٢٥١

المـــادة (٢٥) حرمان المحكوم عليه في جناية من الحقوق والمزايا	٢٥٨
(المـــادة ٢٦) العزل من الوظيفة	٢٧٣
المـــادة (٢٧) مدة العزل في حالة الحكم بجناية علي الموظف العام	٢٨٣
المادتين (٢٨ _ ٢٩) الوضع تحت مراقبة البوليس	٢٩٨
المـــادة (٣٠) المصادرة	٣١٢
المـــادة (٣١) جواز الحكم بالعزل والوضع تحت المراقبة والمصادرة في أحوال أخري	٣٣٨
المـــادة (٣٢) تعدد الجرائم والحكم بالعقوبة الأشد	٣٤١
المـــادة (٣٣) تعدد العقوبات المقيدة للحرية	٣٨٨

المـــادة (٣٤) تنفيذ العقوبات عند تعددها	٣٩٠
المـــادة (٣٥) جب العقوبات	٣٩٣
المـــادة (٣٦) تقييد مدد العقوبات السالبة للحرية	٤٠١
المادتين (٣٧ _ ٣٨) تعدد العقوبات بالغرامة ومراقبة الشرطة	٤٠٤
المـــادة (٣٩) الفاعل الأصلي	٤١١
المـــادة (٤٠) الشريك	٨٨٩
المـــادة (٤١) عقوبة الاشتراك في الجريمة	٤٨٤
المـــادة (٤٢) معاقبة الشريك بالرغم من عدم معاقبة الفاعل الأصلي	٤٩٣

المـــادة (٤٣) من اشترك في جريمة فعليه عقوباتها	٤٩٨
المـــادة (٤٤) عقوبة الغرامة وتعدد المتهمون	٥١١
المـــادة (٤٤ مكرر) جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة	٥٢٤
المـــادة (٤٥) الشروع	٥٥١
المـــادة (٤٦) عقوبة الشروع	٥٨٢
المـــادة (٤٧) تعين الجنح التي يعاقب علي الشروع فيها	٥٩٢
المـــادة (٤٨) الأتفاق الجنائي . قضي بعدم دستوريتها	٥٩٩
المـــادة (٤٩) العـــود	٦٠٧
المـــادة (٥٠) الحكم بأكثر من الحد الأقصي المقرر للجريمة	٦٢٣

المـــادة (٥١) العود المتكرر	٦٢٨
المـــادة (٥٢) حالات اعتبار المجرم عائداً	٦٤٠
المـــادة (٥٣) الإيداع في مؤسسات العمل	٦٤٦
المـــادة (٥٤) الحكم علي العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية في حالات العود	٦٥٢
المـــادة (٥٥) حالات وقف تنفيذ العقوبة	٦٥٩
المـــادة (٥٦) الأمر بوقف تنفيذ العقوبة ومدته	٦٨٤
المـــادة (٥٧) صدور الأمر بإلغاء الوقف	٦٩٣
المـــادة (٥٨) الآثار المترتبة علي إلغاء وقف التنفيذ	٦٩٦
المـــادة (٥٩) انقضاء مدة الإيقاف	٦٩٨

المـــادة (٦٠) أسباب الإباحة وموانع العقاب	٧٠٥
المـــادة (٦١) ارتكاب الجريمة في حالة الضرورة	٧٣٨
المـــادة (٦٢) عدم عقاب فاقد الشعور أو الاختيار	٧٦٧
المـــادة (٦٣) أسباب الإباحة بالنسبة للموظف الأميري	٨٠٢
المواد من ٦٤ إلى ٧٣ ألغيت الخاصة بالمجرمون الأحداث	٨٢٩
المـــادة (٧٤) العفو عن العقوبة	٨٤٩
المـــادة (٧٥) العفو بإبدال العقوبة	٨٥٥
المـــادة (٧٦) العفو الشامل	٨٥٨

* * * * * *